

دور القطاع المالي للمملكة العربية السعودية في تحقيق النمو الاقتصادي على ضوء انضمامها لمنظمة التجارة العالمية

المدرس بان علي حسين المشهداني*
قسم الاقتصاد / كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة البصرة

المستخلص :

يتكون القطاع المالي السعودي من مجموعة من المؤسسات المالية وهي : مؤسسة النقد العربي، والمصارف التجارية، وسوق الأوراق المالية، ومؤسسات الإقراض المتخصصة، إذ نلاحظ أن المدة (2006-2013) في المركز المالي الموحد للمصارف التجارية تميزت بارتفاع الاحتياطيات المصرفية من 52061 مليون ريال عام 2006 إلى 181796 مليون ريال عام 2013، وارتفعت الودائع المصرفية من 591259 مليون ريال عام 2006 إلى 1291847 مليار ريال في عام 2013، إما المركز المالي الموحد لمؤسسات الإقراض المتخصصة للمدة المذكورة نفسها فتميزت بارتفاع الودائع لدى مؤسسة النقد العربي من 30464 مليون ريال إلى 82454 مليون ريال للعامين على التوالي، وارتفاع الاستثمارات من 65365 مليون ريال إلى 126534 مليون ريال للعامين على التوالي كذلك. وعلى مستوى واقع أداء سوق الأوراق المالية، فقد ارتفع عدد الشركات المدرجة من 86 شركة في عام 2006 إلى 163 شركة عام 2013، وارتفعت القيمة السوقية لأسهمها من 326869 مليون دولار إلى 467341 مليون دولار للعامين على التوالي؛ وذلك بسبب ارتفاع مؤشرات الأسعار لمعظم الشركات في سوق الأوراق المالية، وبالنسبة لعرض النقود للمدة ذاتها إذ حققت نمواً ملحوظاً في ن1 ، ن2 ، ن3 فبالنسبة لعرض النقود في ن3 فحقق ارتفاعاً من 660583 إلى 1427174 مليار ريال للعامين على التوالي وهذا يرجع إلى التحسن في الوساطة المصرفية.

الكلمات الدالة :

النظام المالي، النمو الاقتصادي، مؤشرات الأسعار، القيمة السوقية، الاحتياطيات المصرفية، سوق الأوراق المالية، النقد المتداول .

* E-mail: Baan.ali20@gimal.com

المقدمة :

يُعد وجود نظام مالي متطور وفعال هو أحد المتطلبات الأساسية لتحقيق نمو اقتصادي من خلال عملية الوساطة المالية بين المدخرين والمستثمرين، وكذلك يشجع النظام المالي الادخار والاستثمار والتوجيه الأمثل للأموال المتوفرة نحو الاستثمار، وأنشأت السعودية نظاماً مالياً قوياً يهدف إلى خدمة اقتصادها، إذ يقوم النظام المالي لديها على قاعدة واسعة تضم مجموعة من المؤسسات التي تقدم مجموعة واسعة من الخدمات المالية للمدخرين والمستثمرين، وهو نظام يتمتع بكفاءة كبيرة من خلال استخدام التقنية الحديثة وخضوعه لرقابة صارمة، ولذلك فهو يعمل على أسس سليمة، ولقد كان أداء القطاع المصرفي السعودي عام 2013 ايجابياً، إذ أسهمت أسعار النفط المرتفعة في استمرار تحقيق الفوائض المالية الكبيرة. وقد انعكس هذا على التحسن في الودائع الحكومية من جهة، وتوسع المشروعات الاستثمارية وتحسن مستويات الدخل المتاح للإنفاق من جهة أخرى. وهذا فيما يتعلق بالدول النفطية، أما الدول غير النفطية فلقد استفادت الأنظمة المصرفية في هذه الدول من تدفق جزء من هذه الفوائض على شكل استثمارات مباشرة وغير مباشرة إليها .

هدف البحث :

قياس مدى تطور النظام المالي السعودي وقياس هذا التطور على النمو الاقتصادي للمدة (2006-2013).

فرضية البحث :

استند البحث إلى فرضية مفادها إن التغييرات والتطورات التي شهدتها السعودية في جانب القطاع المالي أثرت ايجابياً على النمو الاقتصادي فيها .

مشكلة البحث :

تنبع المشكلة من أن هناك آثار اقتصادية ومالية تواجه السعودية بسبب انضمامها لمنظمة التجارة العالمية.

أولاً : مكونات النظام المالي السعودي

يتكون القطاع المالي السعودي من مجموعة المؤسسات المالية وهي: مؤسسة النقد العربي السعودي، والمصارف التجارية، وسوق الأوراق المالية، ومؤسسات الإقراض المتخصصة، وفيما يأتي استعراض لهذه المؤسسات المالية :

1- مؤسسة النقد العربي السعودي : يمثل البنك المركزي للمملكة قمة النظام المالي السعودي منذ تأسيسه عام 1952، إذ أدى دوراً مهماً في تحقيق التنمية للاقتصاد السعودي، ومن أهم مهامه هي : (علي، والعيبي، 2004 : ص 129 – ص 130)

أ- تنظيم إصدار العملة تبعاً لمتطلبات الاقتصاد الوطني.
ب- السيطرة على كمية النقود في التداول داخل البلاد وعلى أساس تنفيذ السياسة النقدية العامة للدولة.

ت- يقوم البنك المركزي بقبول الودائع من البنوك التجارية (الاحتياطيات النقدية للمصارف) ويقوم بإقراضها عند الحاجة.

ث- يقوم بمراقبة البنوك والإشراف على أعمالها حفاظاً على حقوق المودعين والمساهمين والتأكد من سلامة أوضاعها المالية والتزامها بالنسب القانونية المفروضة عليها كنسب الاحتياطي الإلزامي والسيولة القانونية ونسبة الانتماء إلى الودائع .

ج- يحتفظ بحسابات الوزارات ويقوم عادة بإدارة الدين العام الداخلي أي بيع وشراء أذونات الخزينة والسندات الحكومية ودفع الفوائد المستحقة عليها نيابة عن الحكومة.

2- المصارف التجارية والإسلامية : المصارف التجارية هي أهم مؤسسة ودائعية حيث تكون الجزء الأكبر من الجهاز المصرفي المالي السعودي، ومهمتها الأساسية التوسط بين المودعين والمقترضين تقبل الودائع من المودعين وتستخدمها في منح القروض للمقترضين وهي تختص بتقديم القروض القصيرة الأجل والمتوسطة الأجل وتمويل الاستيرادات والصادرات والتعامل بالعملات الأجنبية، وتتميز البنوك التجارية بخصائص تجعلها مختلفة عن بقية البنوك الأخرى وهي :- (الجنابي، وارسلان، 2009 : ص 110 – ص 111).

أ- تسهم في إيجاد ودائع جديدة مشتقة من خلال قيام المصرف بعمليات منح القروض والاستثمار في الأوراق المالية .

ب- تمثل الودائع الجارية أحد المصادر المهمة من مصادر أموال البنوك التجارية وتتميز هذه الودائع بإمكانية السحب عليها بصورة فورية في حين الجزء الأكبر من مصادر أموال المؤسسات المالية الأخرى لا تأخذ شكل الودائع التي تستحق الطلب بل هي أموال تبقى مدة أطول في هذه المؤسسات .

ت- البنوك التجارية كالمؤسسات المالية الوسيطة تقوم بقبول الودائع ومنح القروض وتسمح لأصحاب الودائع بالسحب عليها من خلال الشيكات .

وقد قامت مؤسسة النقد العربي السعودي بإدخال عدد من الأنظمة التقنية المتقدمة منها تطبيق الشبكة السعودية للمدفوعات (SPAN) حيث من خلاله نما حجم العمليات الآلية لأجهزة الصرف الآلي ونقاط البيع والبطاقات المصرفية، وحصلت الشبكة السعودية للمدفوعات على شهادة الالتزام بمعيار (PCIDSS) الذي يُعد معياراً دولياً لحماية بيانات البطاقة الإلكترونية وبهذا النظام أصبحت الشبكة السعودية أول نظام مدفوعات في مجال معالجة البطاقات بالشرق الأوسط يحصل على هذه الشهادة، وفي عام 2011 حققت الشبكة السعودية نمواً ايجابياً في ارتفاع عدد أجهزة الصرف الآلي (ATM) في السعودية لتصل إلى 766.11 جهازاً وارتفعت عدد بطاقات الصرف الآلي المصدر لتصل إلى 3.14 مليون بطاقة صرف آلي، وارتفع عدد أجهزة نقاط البيع لعام 2011 إلى 88793 جهازاً وارتفعت قيمة المبيعات المنفذة عبر أجهزة نقاط البيع لتصل إلى 98.9 مليار ريال (مؤسسة النقد العربي السعودي، تقرير سنوي 48، 2012: ص 46). وكذلك يوجد النظام السعودي للتحويلات المالية السريعة (SARIE) أحدث نظام والمعروف بـ (سريع) وعمل به في 1997/12/8. ويشكل البنية الأساسية التي يعتمد عليها عدد من أنظمة المدفوعات والتسويات المالية المتقدمة ويشارك حالياً 20 مصرفاً في نظام (سريع) ويقدر إجمالي عدد العمليات المنفذة من خلال هذا النظام في عام 2011 بـ 44.1 مليون عملية (مؤسسة النقد العربي السعودي، مصدر سابق، ص 48). ويوجد أيضاً نظام سداد المدفوعات وهو نظام مركزي لسداد ودفع الفواتير والمدفوعات الأخرى إلكترونياً عبر جميع القنوات المصرفية في السعودية (فروع البنوك وأجهزة الصرف الآلي والهاتف المصرفي والانترنت المصرفي) وبلغ عدد المصارف المرتبطة بهذا النظام 14 مصرفاً وبلغ عدد العمليات المنفذة 123.7 مليون عملية في عام 2011 (مؤسسة النقد العربي السعودي، مصدر سابق: ص 49). ويوجد في المملكة العربية السعودية 24 مصرفاً تجارياً عاملاً في نهاية 2012، بما في ذلك فروع بنوك خارجية، وارتفع عدد فروع المصارف التجارية ليصل إلى 1646 فرعاً للعام نفسه، إذ يوجد

في الرياض 493 فرعاً، وفي مكة المكرمة 372 فرعاً، والمنطقة الشرقية 309 فرعاً، والقصيم 104 فروع، ومنطقة عسير 102 فرع، والمدينة المنورة 75 فرعاً (مؤسسة النقد العربي السعودي، النشرة الإحصائية لشهر أكتوبر، 2013، ص 40).

أما المصاريف الإسلامية: فهي مؤسسات مالية استثمارية تؤدي رسالة تنمية وإنسانية واجتماعية وتستهدف تجميع الأموال وتحقيق الاستخدام الأمثل لموارده بموجب قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية لبناء مجتمع التكافل الإسلامي، وفي عام 1976 باشر البنك الإسلامي للتنمية أعماله في جدة بعد أن تمت مصادقة وزراء مالية الدول الإسلامية البالغ عددها 36 دولة على اتفاقية تأسيسية في عام 1974 ويُعد هذا البنك أول بنك إسلامي دولي يسهم فيه الدول الإسلامية (صوان، 2008: ص 84 - ص 90).

وتتميز البنوك الإسلامية بأنها لا تتاجر بالديون ولا تتعامل بالربا مهما كانت صورته وإشكاله إيداعاً أو إقراضاً قبولاً أو خصماً، ومن ملاحظة بيانات الجدول رقم (1) يتبين المركز المالي الموحد للمصارف التجارية للمدة (2006-2013)، إذ يلاحظ ارتفاع الاحتياطيات المصرفية إلى 181796 مليون ريال في عام 2013 مقارنة بعام 2006 حيث بلغت 52061 مليون ريال، وارتفاع الودائع المصرفية إلى 1291847 مليار ريال في عام 2013 مقارنة بعام 2006 حيث بلغت 591259 مليون ريال.

الجدول رقم (1)

المركز المالي الموحد للمصارف التجارية للمدة (2006-2013) مليون ريال

2013 الربع الأول	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	الموجودات
181796	217455	179174	159313	160118	97171	108614	52061	الاحتياطيات المصرفية
211680	212829	208723	193127	210918	153986	147712	129796	الموجودات الأجنبية
260617	220761	209634	214333	182324	241986	181613	158218	مطلوبات على مؤسسات حكومية وشبة حكومية
1034437	999127	858365	775756	734237	734557	577882	476020	مطلوبات على القطاع الخاص
2264	2737	1694	1946	1365	911	1429	837	مطلوبات على مؤسسات مالية غير نقدية
81378	81233	86843	70794	81296	73659	57971	44158	موجودات أخرى
1772173	1734141	1544434	1415267	1370258	1302271	1075221	861088	إجمالي الموجودات والمطلوبات
1291847	1260608	1103634	984850	940548	846118	717564	591259	المطلوبات تتضمن الودائع مصرفية
75869	79396	75450	94706	99683	112466	105213	59199	مطلوبات أجنبية
234748	209494	190140	178025	163642	131822	106026	79947	رأس المال والاحتياطيات
9304	33508	30919	26120	26830	29928	30264	34665	الأرباح
160405	151135	144291	131567	139555	181937	116154	96019	مطلوبات أخرى

المصدر:

- مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي 47 و 49، ص 45 و ص 52.

3- مؤسسات الإقراض المتخصصة : تشكل هذه المؤسسات قطاعاً مهماً من النظام المالي السعودي وهي تشمل : صندوق التنمية الصناعية السعودي، صندوق التنمية العقارية، وصندوق الاستثمارات العامة وبنك التسليف والادخار السعودي. وتقدم هذه المؤسسات القروض الطويلة الأجل لقطاعات حيوية من الاقتصاد مثل الصناعة والزراعة والتنمية العقارية والمهن الحرة مما يشجع النمو القطاعي وتنويع الاقتصاد السعودي، والجدول رقم (2) يبين المركز المالي الموحد لمؤسسات الإقراض المتخصصة في السعودية للمدة (2006-2013) مليون ريال حيث من خلاله نلاحظ ارتفاع الودائع لدى مؤسسة النقد العربي السعودي إلى 82454 مليون ريال في عام 2013 مقارنة بعام 2006 بلغت 30464 مليون ريال، وكذلك ارتفاع الودائع لدى المصارف المحلية إلى 36028 مليون ريال في عام 2013 بعدما كانت في عام 2006 حوالي 27864 مليون ريال، وارتفاع الاستثمارات إلى 126534 مليون ريال في عام 2013 بعدما كانت في عام 2006 حوالي 65365 مليون ريال.

الجدول رقم (2)

المركز المالي الموحد لمؤسسات الإقراض المتخصصة في السعودية للمدة (2006-2013) مليون ريال

الموجودات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الأصول النقدية	0	0	0	0	1	3	3	0
ودائع لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	30464	56164	43599	28067	41568	57023	80304	82454
ودائع لدى المصارف المحلية	27864	34643	34850	19794	17191	15261	18567	36028
أصول نقدية تحت التحصيل	173	138	112	110	144	167	201	217
القروض وتشمل قروض الكهرياء	125461	135547	155165	177976	192174	208427	249285	271596
الاستثمارات	65365	70644	91649	110008	109922	152824	129106	126534
أصول ثابتة	60	63	67	69	76	78	79	89
أصول أخرى	24037	22591	20842	22164	19526	92434	76507	56139
إجمالي الموجودات	273424	319791	346284	358189	380602	526217	554052	573056

المصدر:

- مؤسسة النقد العربي السعودي، الإحصاءات السنوية، القسم الرابع : مؤسسات الإقراض المتخصصة .

4- سوق رأس المال السعودي : تُعد سوق تداول الأسهم والسندات التي سبق إصدارها إذ يجتمع فيها المتعاملون بالأوراق المالية في أوقات محددة، وتحكم هذه السوق مجموعة من الأنظمة والقواعد التي تنظم سلوك المتعاملين وطرائق التبادل القانوني ويقوم فيها مجموعة من الوسطاء بتنفيذ أوامر البيع والشراء من عملائهم وتعلن بداخلها أسعار الأوراق المالية بنظام المزايدة التي تتم على مرأى ومسمع جميع الحاضرين وتزود الأسواق المالية بأحدث الأجهزة والوسائل الالكترونية في مجمل الاتصالات السريعة. (الدعي، 2010 : ص 119). ومن خصائص هذه السوق الآتي : (الاستثمارات المالية وأسواق الأسهم، بدون ذكر للسنة : ص 14، موقع على شبكة الانترنت)

- يتميز سوق الأسهم السعودي بحدائثة النشأة مقارنة بأسواق الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة أو اليابان أو دول الاتحاد الأوروبي .
 - يتصف بقلة عدد الشركات المدرجة أسهمها في السوق بالنظر إلى حجم الاقتصاد السعودي الكبير .
 - يعد حجم المعاملات في السوق محدوداً نسبياً بالمقارنة بعدد الأسهم المصدرّة في السوق وهو ما يعبر عنه بضيق السوق الذي يؤدي إلى تقلبات كبيرة في أسعار الأسهم .
 - هناك العديد من العوامل والمتغيرات التي تؤثر في أسعار الأسهم المتداولة في السوق السعودي من ضمنها الأوضاع الاقتصادية المحلية والنمو الاقتصادي، وكذلك المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد مثل التضخم والبطالة، وكذلك تؤثر فيه ربحية الشركات المساهمة والتطورات الجارية في أسواق الأسهم العالمية، فضلاً عن السياسات الاقتصادية المحلية التي تتبعها الحكومة من ناحية الصرف والإنفاق الحكومي على الخدمات والمشاريع وكمية النقود والسيولة المتداولة في الاقتصاد .
- وأخيراً يستخدم مؤشر تاسي لقياس الأداء العام للسوق السعودي أجمع وهو متوسط مرجح لأسعار أسهم الشركات العاملة في السوق .
- ولقد بدء تداول الأسهم بالمملكة في عام 1935، وفي منتصف الثمانينيات وضعت الحكومة عمليات تداول الأسهم كافة تحت إشراف مؤسسة النقد العربي السعودي، (وتعتبر الأسهم وسيلة لتمويل الشركات المساهمة ويكون المشتري أحد ملاك الشركة المساهمة بقدر عدد الأسهم التي يملكها ويستطيع حاملوا الأسهم بيعها في أي وقت أما عن

طريق البورصة أو عن طريق شركات السمسرة). (النجار، 2009، ص 193). و يبين الجدول رقم (3) واقع أداء سوق الأوراق المالية في السعودية للمدة (2006-2013)، إذ يلاحظ ارتفاع الشركات المدرجة من 86 في عام 2006 إلى 163 في عام 2013، وارتفاع القيمة السوقية للسهم إلى 467341 مليون دولار في عام 2013 مقارنة بعام 2006 حيث بلغت 326869 مليون دولار؛ وذلك بسبب ارتفاع مؤشرات الأسعار لغالبية الشركات المدرجة وإدراج أسهم شركتي العربي للتممين وشركة بوان برأسمال قدرة 175 و500 مليون ريال على التوالي إلى سوق الأوراق المالية السعودية، وتراجع حجم التداول إلى 785317 مليون دولار في عام 2013 بعدما كانت في عام 2006 حوالي 191477 مليون دولار.

الجدول رقم (3)

واقع أداء سوق الأوراق المالية في السعودية للمدة (2006-2013) مليون دولار

السنوات	عدد الشركات المدرجة	عدد الأسهم المتداول (مليون سهم)	حجم التداول (مليون سهم)	القيمة السوقية للسهم (مليون دولار)	معدل دوران السهم
2006	86	13.388	191.477	326.869	0.585
2007	111	14.132	147.565	518.984	0.284
2008	126	14.132	86.953	246.337	0.352
2009	135	9.983	337.014	318.751	1.057
2010	146	7.126.6	45.461	353.400	0.128
2011	150	13.448.18	85.989	338.873	0.253
2012	158	11.048.83	83.366.8	373.365	0.223
2013	163	10.993.02	78.531.7	467.341	0.168

المصدر:

- الجدول من عمل الباحث بالاستناد إلى إصدارات صندوق النقد العربي، أداء أسواق الأوراق المالية العربية، الربع الرابع للنشرات الفصلية، الجداول الإحصائية للسنوات (2006-2013).
 عدد الأسهم المتداولة = عدد الأسهم التي تم تداولها في السوق خلال تلك المدة.
 حجم التداول = قيمة الأسهم التي تم تداولها في السوق بمختلف الأسعار خلال المدة .
 القيمة السوقية للسهم = سعر إغلاق سهم الشركة في نهاية المدة.
 معدل دوران السهم = حجم التداول / القيمة السوقية .

ومعدل دوران السهم : يمثل قيمة الأسهم المتداولة خلال مدة معينة كنسبة مئوية من القيمة السوقية لتلك المدة، ويعتبر من المؤشرات المهمة التي تقيس سيولة سوق الأوراق

المالية وهو أكثر ملائمة لقياسها من القيمة السوقية وقيمة حجم التداول لأنهما منسوبتان إلى حجم الاقتصاد إي بيان السيولة التي توفرها سوق الأوراق المالية في الاقتصاد، بينما معدل دوران السهم يعطي قيمة التداول منسوبة إلى القيمة السوقية أي بيان السيولة الموجودة في السوق نفسه (المولى، 2011، ص 122).

ثانياً : دور القطاع المالي في تحقيق النمو الاقتصادي السعودي

يوجد العديد من الدراسات التي تؤكد أهمية دور القطاع المالي المتطور في تحقيق النمو الاقتصادي ومنهم Patrick الذي أوضح في عام 1966 بأن هناك علاقة تبادلية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، وأن هذه العلاقة تتغير عبر الزمن نتيجة لمرحلة التطور الاقتصادي للبلد، وان النمو الاقتصادي هو أولاً يحث التوسع في النظام المالي ولهذا فأن ضعف النظام المالي هو انعكاس لقلّة الطلب على الخدمات المالية، ولكن عندما الجانب الحقيقي من الاقتصاد يتطور فأن الطلب على الخدمات المالية المختلفة سوف يزداد ويتم توفيره من المؤسسات المالية الوسيطة، ومن هنا نلاحظ بأن النمو الاقتصادي هو الذي يحفز التطور المالي وبالنتيجة فأن توسع النظام المالي يحفز الطلب على الخدمات المالية إي أنه بمراحل لاحقة النظام المالي يحفز النمو الاقتصادي عندما تكون الخدمات المالية متوفرة بشكل واسع وكبير في الاقتصاد . (خلف، بدون ذكر للسنة، ص 182 : موقع على شبكة الانترنت)

وهذا الشيء متوفر في السعودية حيث يقوم النظام المالي لديها على مجموعة واسعة من الخدمات المالية للمدخرين والمستثمرين ويتمتع بكفاءة كبيرة واستخدام للتقنية الحديثة ويكون خاضعاً للرقابة ويعمل على أسس سليمة .

وهناك أيضاً دراستان لكل من Shaw و McKinnon في عام 1973 تعدان من أولى الدراسات الرائدة التي أبرزت أهمية التطورات المالية في النمو الاقتصادي، فقد وجد أن القيود الكمية التي تفرضها الحكومات في الدول النامية على النظام المصرفي سوف تقيد كمية الاستثمارات وإنتاجيتها، ومن ثم تقيد النمو الاقتصادي وسوف تؤدي إلى التضخم وعدم استقرار الأسعار، وعلى الرغم من اختلاف النموذجين اللذين استخدماهما كلاهما، إذ Shaw لم يعتبر النقود في ضمن الثروة وعدّها وسيلة للدفع ومدخلاً إنتاجياً وسيطاً في كل القطاعات غير النقدية، واعتبر McKinnon النقود عنصراً إنتاجياً أصيلاً وبديلاً كاملاً لرأس المال وكانت النتيجة التي توصل إليها متطابقة (القدرير، بذكر للسنة : ص 4 ، موقع على

شبكة الانترنت). ومن أهم مؤشرات التطور المالي ما يأتي : (التمويل والنمو شواهد تطبيقية، بدون ذكر للسنة : ص3، موقع على شبكة الانترنت).

1- العملة + ودائع تحت الطلب كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

2- ائتمان البنوك كنسبة من الائتمان + أصول البنك المركزي.

3- ائتمان القطاع الخاص كنسبة من إجمالي الائتمان.

4- ائتمان القطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

أما مؤشرات النمو الاقتصادي فهي تتضمن ما يأتي : (التمويل والنمو شواهد تطبيقية، مصدر سابق : ص 4).

1- معدل النمو الحقيقي لدخل الفرد.

2- معدل نمو مخزون رأس المال للفرد.

3- معدل نمو إجمالي الإنتاجية.

فضلاً عن ذلك هناك مجموعة من العوامل التي تتحكم بالنمو الاقتصادي وهي مؤشر الدخل الحقيقي للفرد ومؤشر السياسة النقدية والمالية ومؤشر التعليم ومؤشر سعر الصرف ومؤشر التجارة . والجدول رقم (4) الآتي يبين عرض النقود بالمصارف السعودية للمدة (2006-2013) مليون ريال ومن خلال الجدول نلاحظ أن عرض النقود في ن1، ن2، ن3 حقق نموا ملحوظا فبالنسبة لعرض النقود ن3 بمفهومه الواسع الذي يتكون من النقد المتداول خارج المصارف وإجمالي الودائع لدى المصارف حقق ارتفاعا في عام 2013 بمقدار 1427174 مليار ريال مقارنة بعام 2006 بمقدار 660583 مليون ريال وذلك بفضل التحسن في الوساطة المصرفية التي واجهت انخفاضا في نمو النقد المتداول على الرغم من ارتفاع النمو في عرض النقود بتعريفه الواسع ن3 .

الجدول رقم (4)

عرض النقود في مصارف المملكة العربية السعودية للمدة (2006-2013) مليون ريال

السنوات	النقد المتداول خارج المصارف (1)	الودائع تحت الطلب (2)	1ن 2+1 (3)	الودائع الزمنية والادخارية (4)	2ن 4+3 (5)	الودائع الأخرى شبة النقدية* (6)	3ن 6+5 (7)
2006	69324	243418	312742	226027	876953	12815	660583
2007	72192	113653	835573	283059	66166	123140	789755
2008	83006	342488	425494	367624	793118	136007	929125
2009	88395	433162	521558	323377	844935	184009	1028944
2010	95520	530072	625592	298283	923874	156495	1080370
2011	119929	641056	760985	305441	1066427	157136	1223563
2012	133146	753970	887110	324428	1211543	182211	1393754
2013	135327	805621	940948	312087	1253035	174139	1427174

المصدر:

- مؤسسة النقد العربي السعودي ، التقرير السنوي ، 49:ص42 ، والتقرير السنوي ، 47: ص 38
 (*) الودائع الأخرى شبة النقدية تتكون من ودائع المقيمين بالعملة الأجنبية وودائع مقابل اعتمادات مستنديه
 والتحويلات القائمة وعمليات إعادة الشراء التي نفذتها المصارف مع متعاملين من القطاع الخاص .

ثالثاً : الآثار الاقتصادية والمالية التي واجهت السعودية نتيجة انضمامها

لمنظمة التجارة العالمية وأثرها على النظام المالي

شهد الاقتصاد العالمي تطورات كثيرة خلال السنوات العشرين السابقة كان من بينها تأسيس منظمة التجارة العالمية. وأصبحت معظم الدول تتجه نحو الحصول على أكبر المكاسب وتقديم أقل التنازلات من خلال المفاوضات المتعددة الأطراف، (وفي آب من عام 2008 بلغ عدد أعضاء المنظمة 153 دولة ومنها جميع دول مجلس التعاون الخليجي حيث كان لكل عضو صوت واحد بصرف النظر عن طريقة اكتسابه العضوية وأهمية تجارته الخارجية وللأعضاء جميعاً الحقوق وعليهم الالتزامات ذاتها)، (نعوش، 2009: ص 14) .
 وأن اكبر فائدة ستحققها صادرات دول مجلس التعاون الخليجي هو أنها ستدخل أسواق الدول المتقدمة وستفرض عليها رسوماً منخفضة ولن تخضع لأية قيود كمية أو قيود تتعلق بالحصول ونتيجة للجولات المتتالية من المفاوضات التجارية لاسيما جولة أوروغواي حيث سيكون متوسط التعريفية في الدول المتقدمة أقل من 5% على المنتجات المصنعة .

(سليم، 1997 : ص24 -ص25). إذ إن صادرات دول مجلس التعاون الخليجي ستتاح لها فرص أكبر إذا ما وصلت إلى مستوى تنافسي من حيث الجودة والسعر وبالتالي سيتسع أمامها مجال الاستثمار في الصناعات التصديرية.

انضمت السعودية إلى منظمة التجارة العالمية بتاريخ 11/12/2005 مما أسهم في زيادة الأسواق التي تدخل إليها من قبل المنتجات الوطنية السعودية من (120) سوقاً إلى أكثر من (170) سوقاً عالمياً وأن صادرات القطاع الخاص ستزيد على المستوى البالغ (40) مليار ريال سعودي في عام 2005 (عبد الرحيم، 2009 : ص170)

أما من ناحية استيرادات السعودية من الخارج فأنها ستعاني من ارتفاع أسعار مستورديها من المواد المصنعة والسلع الزراعية بسبب التزامها بتحرير تجارة السلع والخدمات وتخفيضها للتعريفات الكمركية على عدد لا بأس فيه من السلع، وستتأثر المملكة بارتفاع تكلفة الصناعات الدوائية وبرامج الكمبيوتر والاتصالات نتيجة للتكلفة العالية التي ستكبدتها لقاء حمايتها لحقوق الملكية الفكرية على أراضيها (عبد الرحيم ، مصدر سابق : ص 172). ومن ابرز الفوائد والمكاسب العائدة على القطاعات الاقتصادية والاقتصاد السعودي والناجمة عن انضمام المملكة العربية السعودية لمنظمة التجارة العالمية :- (منظمة التجارة العالمية الاستفادة من اتفاقياتها في العالم العربي وفي المملكة العربية السعودية بصفة خاصة، الإصدار 14 ، موقع على شبكة الانترنت)

1- إتاحة المزيد من الفرص أمام المنتجات المحلية للنفاز إلى الأسواق العالمية من دون قيود كمركية أو ضريبية .

2- تحقيق العدالة للجميع في الأسواق العالمية دون التحيز لدولة على حساب أخرى وتسوية النزاعات التجارية بطريقة مهنية محترفة وتطوير أنظمة تجارية على مستوى عالي من الشفافية .

3- الإفادة من قوانين حماية المنتجات والسلع ذات الطابع الثقافي .

أما من جانب الآثار المالية لانضمام السعودية إلى منظمة التجارة العالمية فأنها التزمت بتطبيق اتفاقية (الجاتس) التي حددت الوسائل الأساسية لفتح الخدمات المصرفية والمالية أمام المنافسة الأجنبية ومنها ما يلي :- (التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2008 : ص 198).

الوسيط الأول : الخدمات عبر الحدود أي الخدمات التي يتم تصديرها إلى المستهلك دون انتقال المورد ومثال ذلك تحويل الأموال إلى الخارج .

الوسيط الثاني : انتقال المستهلك الخدمة إلى بلد المورد أي الخدمات التي تتطلب انتقال المستهلكها إلى الخارج .

الوسيط الثالث : التواجد التجاري في بلد المستهلك ومثال ذلك فتح كل من البنوك التجارية وشركات التأمين والوساطة فروعاً لها في الخارج .

الوسيط الرابع : انتقال مؤقت للأشخاص الطبيعيين إلى بلد المستهلك للخدمة أي الانتقال المؤقت للأشخاص المنسويين للشركة الموردة الأم سواء أكان بنكاً تجارياً أم شركة تأمين وغيرها من المؤسسات المالية إلى فروعها وأمكنتها في الخارج .

ومن أكثر الوسائط المتبعة هي الوسيط الأول والثالث في مجال توريد الخدمات المصرفية والمالية عبر الحدود الوطنية ، ويقوم مفهوم تحرير تجارة الخدمة المالية على أنها خدمة ذات طابع مالي يقوم بتقديمها مقدم خدمات مالية تابع لبلد عضو ، كما تقدم الخدمات المالية من خلال إنشاء شركات تابعة أو فروع أو وكالات تمثل المؤسسات المالية والمقيمة في دول أخرى (الدولة المضيفة) وهو الشكل المرتبط بالاستثمار أو التواجد التجاري ويتم التحرير لهذه الخدمة من خلال إلغاء الرقابة على الصرف الأجنبي ، وإطلاق حرية المستثمر الأجنبي المباشر في مجال الخدمات ، وإزالة التنظيمات والإجراءات التي تحد من المنافسة وتمنع قوى العرض والطلب في السوق من تحديد أسعار كميات الخدمات المالية وتتضمن عولمة التجارة في الخدمات المالية وإزالة التمييز في المعاملة بين موردي الخدمات الأجانب والمحليين . (شهاب ، 2003 : ص 10-14)

أما مفهوم تحرير التجارة الدولية للخدمات المصرفية فهي عملية اتخاذ الإجراءات التي توسع فرص دخول موردي الخدمات الأجنبية للسوق المحلية أو تقليل التحيز تجاههم في مواجهة الموردين المحليين وإلغاء القيود التي يفرضها التدخل الحكومي في مجال تجارة الخدمات ، وحرية مستهلكي الخدمة في أي بلد في اختيار أي من موردي الخدمة ويكون التدخل الحكومي فقط للأغراض السيادية . (ناجي ، 2012 : ص 14).

وأخيراً هناك مخاطر من تحرير الخدمات المالية ومن أهمها أن تواجد المصارف الأجنبية قد يشكل مخاطر على القطاع المصرفي المحلي في حالة ضعف النظم الرقابية والتشريعات التنظيمية بحيث يمكن أن تمارس المصارف الأجنبية ضغوطاً احتكارية في السوق ويجب التزام المصارف الأجنبية بالعمل في السوق المحلية مهما كانت الظروف الاقتصادية التي تمر بها الدولة المضيفة لأنها قد تنسحب من السوق المحلية خلال الركود الاقتصادي حيث يؤدي إلى تدهور استقرار الجهاز المصرفي والاقتصاد ككل . (التقرير الاقتصادي العربي

الموحد ، مصدر سابق : ص 193). هناك قيود وضعتها اتفاقية الجاتس أمام تجارة الخدمات المالية والمصرفية ومن اجل حماية الأسواق المحلية للدول المنظمة لمنظمة التجارة العالمية وكالاتي:- (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مصدر سابق : ص 197).

تقييد عدد المصارف والمؤسسات المالية الأجنبية الموجودة في السوق المحلية ، وتقييد قيمة المعاملات أو الموجودات التي يسمح للمصارف التجارية المالية الأجنبية التعامل بها في السوق المحلية، وإلزام المصارف والمؤسسات المالية الأجنبية بسقوف محددة لقيمة وحجم الائتمان المسموح به، وتقييد عدد الموظفين الأجانب والمنتسبين في المصارف الأجنبية بالسوق المحلي.

وأخيراً أن القطاع المالي (المصرفي) في السعودية يتمتع بوفرة رأسمال ويتنافس مع المصارف الأجنبية بسبب كون المقيمين يتمتعون بحرية الوصول إلى الخدمات المالية من أي سوق أو مؤسسة مالية في العالم وأخيراً تقوم حكومة المملكة العربية السعودية بتطبيق اندماج المصارف من أجل تقوية مكانتها لمواجهة المنافسة مع المصارف الأجنبية.

يُعد فرص نفاذ الأفراد إلى الخدمات المصرفية في دول المجلس وأهمها خدمات الإقراض والإيداع التي تعتبر من الركائز الأساسية لزيادة مستويات النفاذ للخدمات المالية بشكل عام والانتشار الواسع للمؤسسات المالية حيث يتمكن الأفراد في المناطق البعيدة من الاستفادة من هذه الخدمات من خلال فتح حسابات للإقراض والإيداع بالإضافة إلى إمكانية النفاذ إلى خدمات التحويلات الشخصية والدفع الإلكتروني وسداد الاستحقاقات الدورية وهناك تحديات تواجه النظم المالية في دول المجلس وتعمل على الحد من فرص النفاذ للخدمات المالية ومنها : (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2012 : ص 241).

1- ضعف مستويات التنافسية بين المؤسسات المالية والمصرفية العربية وارتفاع نسب

التركيز الائتماني سواء على صعيد الائتمان المقدم للأفراد أو الشركات ،

2- عدم تطور البنية التحتية للقطاعات المالية العربية بالقدر الذي يكفل زيادة فرص النفاذ للتمويل.

3- غياب تصنيف مالي وقانوني محدد لمؤسسات التمويل متناهي الصغر في الدول العربية

حيث تسجل كمنظمات غير حكومية (NGOS) ومن ثم يصعب وضع إطار رقابي

وأشرافي على تنظيم التمويل الأصغر سواءً من البنك المركزي أم من جهة مالية

إشرافية مستقلة.

رابعاً : الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

- 1- يتكون القطاع المالي السعودي من مجموعة مؤسسات مالية وهي مؤسسة النقد العربي، والمصارف التجارية، وسوق الأوراق المالية، ومؤسسات الإقراض المتخصصة، إذ يلاحظ بأن المدة (2006-2013) في المركز المالي الموحد للمصارف التجارية تميزت بارتفاع الاحتياطيات المصرفية إلى 181796 مليون ريال في عام 2013 مقارنة بعام 2006 حيث بلغت 52061 مليون ريال وارتفعت الودائع المصرفية إلى 1291847 مليار ريال في عام 2013 مقارنة بعام 2006 حيث بلغت 591259 مليون ريال .
- 2- إما المركز المالي الموحد لمؤسسات الإقراض المتخصصة للمدة المذكورة نفسها فتميزت بارتفاع الودائع لدى مؤسسة النقد العربي إلى 82454 مليون ريال في عام 2013 مقارنة بعام 2006 حيث بلغت 30464 مليون ريال وارتفاع الاستثمارات إلى 126534 مليون ريال في عام 2013 بعدما كانت 65365 مليون ريال عام 2006..
- 3- وإما على مستوى واقع أداء سوق الأوراق المالية فقد ارتفعت أعداد الشركات المدرجة من 86 شركة في 2006 إلى 163 شركة في 2013 وارتفعت القيمة السوقية للسهم إلى 467341 مليون دولار في عام 2013 مقارنة بعام 2006 حيث بلغت 326869 مليون دولار وذلك بسبب ارتفاع مؤشرات الأسعار لغالبية الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية.
- 4- وأيضاً عرض النقود للمدة نفسها حيث حققت نموا ملحوظا في ن1 ، ن2 ، ن3 فبالنسبة لعرض النقود في ن3 الذي يتكون من النقد المتداول خارج المصارف وإجمالي الودائع لدى المصارف فحققت ارتفاعا في عام 2013 بمقدار 1427174 مليار ريال مقارنة بعام 2006 بمقدار 660583 مليار ريال وهذا يرجع إلى التحسن في الوساطة المصرفية .

التوصيات

- 1- تفعيل دور السوق المالية لأنها أحد العوامل المهمة في حيوية نشاطات المصارف لخلق مجالات المنافسة بين المصارف من خلال إتباع الأساليب الحديثة في إدارة هذه الأسواق بما يضمن الشفافية والسرعة في التداول ومما يعزز فرص الاستثمار ولاسيما ما يتعلق بالأسهم.
- 2- تطوير سوق التمويل الإسلامي عن طريق تبني الإطار القانوني والتنظيمي الملائم بما يسمح بنشاط مؤسسات التمويل الإسلامي وقيامها بدور مهم في تمويل المشروعات الصغيرة وتوفير النفاذ للتمويل العقاري.

3- تطوير الأطر التشريعية والتنظيمية والرقابية التي تمكن النفاذ للخدمات المالية بدون عقبات سعرية أو غير سعرية من خلال المصارف التجارية مع تيسير الإجراءات القانونية والتنظيمية التي تحفز التوسع في استخدام الخدمات المصرفية والمالية من خلال التقنيات الحديثة والابتكارات كالنقل المحمول.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الكتب العربية

- 1- الجنابي، ارسلان، د. هيل عجمي جميل، رمزي ياسين يسع، (النقود والمصارف والنظرية النقدية)، دار وائل للنشر، عمان، ط1، 2009.
- 2- الدعيمي، د. عباس كاظم، (السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية)، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2010.
- 3- النجار، د. فريد راغب، (أسواق المال والمؤسسات المالية محاور التمويل الإستراتيجي)، الناشر الدار الجامعية، الإسكندرية، ط1، 2009.
- 4- عبد الرحيم، د. خليل عليان، (الاقتصاديات النامية في ظل منظمة التجارة العالمية مع تطبيق على حالة المملكة العربية السعودية (الفرص - التحديات))، معهد الإدارة العامة، الرياض، ط1، 2009.
- 5- علي، د. عبد المنعم السيد، العيسى، د. نزار سعد الدين، (النقود والمصارف والأسواق المالية)، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2004.
- 6- صوان، د. محمود حسن، (أساسيات العمل المصرفي الإسلامي)، دار وائل للنشر، عمان، ط2، 2008.
- 7- سليم، محمد، (اتفاقية الجات وأثارها على دول الخليج العربية)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ط1، 1997.
- 8- نعوش، صباح، (دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي ومنظمة التجارة العالمية)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ط1، 2009.

ثانياً: التقارير

- 9- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، 2008.
- 10- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، 2012.
- 11- صندوق النقد العربي، أداء أسواق الأوراق المالية العربية، النشرات الفصلية، الربع الرابع للسنوات (2006-2013).

12- مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي (48)، 2012.

13- مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي (49)، 2013.

ثالثاً: مواقع شبكة الانترنت

14- الأفاق الاقتصادية والتحديات على صعيد السياسات في دول مجلس التعاون الخليجي، الاجتماع السنوي لوزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية، 2013، الرياض.
www.imf.org/arabic.pdf

15- التمويل والنمو: شواهد تطبيقية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
www.arab-api.org/images/training/programs.pdf

16- القدير، د.خالد بن حمد عبد الله، تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي في المملكة السعودية.
www.kau.edu.sa.pdf

17- خلف، د. عمار حمد، قياس تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق.
www.iasj.net.pdf

18- هيئة السوق المالية، الاستثمارات المالية وأسواق الأسهم، الرياض.
www.cma.org.sa.pdf

رابعاً: الدوريات

19- المولى، إيمان عبد المطلب حسن، مؤشرات قياس سيولة سوق الأوراق المالية وأثرها في النمو الاقتصادي، جامعة تكريت، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد السابع، العدد الثالث والعشرون، 2011.

20- ناجي، فضل علي، الجهاز المصرفي اليمني والتكيف مع تحرير تجارة الخدمات المصرفية المتوقعة، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، العدد (19)، عدن، ك 1 2012.

خامساً: المؤتمرات

21- عماد شهاب، التجارة والخدمات المالية، أوراق المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية، سبتمبر، المكسيك، 2003.

The Role of Financial Sector Of Saudi Arabia In Achieving Economical Growth on Light of its Joining to World Trade Organization

Lecturer . Ban Ali Husein AL-meshhedani

Faculty of Management and Economics - University of Basrah

Abstract :

The Saudi financial sector consists of a group of financial institutions, the Arabian monetary agency "SAMA", commercial banks, stock market, and specialized lending institutions, we notice that the period (2006-2013) in the consolidated financial center of commercial banks characterized by high bank reserves to 181796 million riyals in 2013 compared to 2006, reaching 52061 million riyals, bank deposits increased to 1291847 billion riyals in 2013 compared to 2006, reaching 591 259 million riyals, the consolidated financial center of the specialized lending institutions for the same period mentioned marked by rising deposits to 82 454 million riyals in the in 2013 compared to 2006, reaching 30 464 million and rising investments to 126 534 million riyals in 2013 after it was about 65365 million riyals in 2006 At the level of the stock market performance , the listed companies increased from 86 in 2006 to 163 companies in the 2013 and increased market value of shares to 467 341 million dollars in 2013 compared to 2006, reaching 326869 million dollars due to the high price indices for the majority of companies listed on the stock market, the money supply for the same period as it has achieved a remarkable growth in N1, N2, N3 for the money supply in N3, which consists of currency outside bank and total deposits at banks achieved rise in 2013 by 1427174 billion riyals, compared to 2006 increased by 660 583 billion riyals, due to the improvement in the banking intermediation.

Keywords : Financial system, Economic growth, price Indicators, Market value, Bank Reserves, Stock market, Cash in circulation.